

البريكست لم يخرج من نقطة الصفر!

استفتاء جديد لاستقلال عن المملكة المتحدة، وسوف يغلي هذا الملف في موازاة الخطوات التي يتخذها جونسون خلال الفترة الانتقالية الممتدة حتى نهاية العام. أما أيرلندا الشمالية، فتبدو أقرب إلى الانفصال. وكانت هناك إشارة مدوية في الانتخابات الأخيرة، حين صوت سكانها لأول مرة في تاريخها مرشحين يؤيدون انضمامها إلى أيرلندا أكثر من تصويتهم لمرشحي الأحزاب الموالية لبريطانيا.

تتمكن أكبر أوامم البريكست في إمكانية إبرام اتفاقات تجارية مع دول العالم، أفضل من الاتفاقات الحالية من خلال الاتحاد الأوروبي.

كيف يمكن لبريطانيا أن تنزح شروط تجارية من الصين أو اليابان أفضل من الشروط التي يتمتع بها التكتل الأوروبي، الذي يمثل أكثر من ربع اقتصاد العالم؟

هناك أيضا الطريق المسدود لفصل الاقتصاد البريطاني المتنامي بشكل كلي مع الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل أكثر من نصف شركاته التجارية الخارجية، حيث يمكن لزعة قواعد تلك الشراكة أن تؤدي إلى شلل اقتصادي غير مسبوق. ماذا عن مصير حي المال في لندن، الذي يمكن أن يؤدي فقده لجواز التعامل المالي مع أوروبا إلى انهياره كليا.

قبل 15 شهرا من الآن قدرت مؤسسة إرنست أند يونغ، حجم الأصول والعمليات المالية التي نقلتها شركات الخدمات المالية من بريطانيا إلى أوروبا بأكثر من تريليون دولار منذ استفتاء البريكست وإحداث أكتوبر 2018. ذلك الرقم لا يمثل سوى القممة الطافية من جبل الجليد ولا بد أنه تضاعف منذ ذلك الحين، لأن تقرير المؤسسة استند فقط إلى الإعلانات والإفصاحات العامة التي قدمتها 20 مؤسسة مالية مدرجة في البورصة بموجب قواعد الشفافية.

ما كان بالإمكان تشريح البريكست بهوء وفحص علمي وعملي على طاولة مستقرة، لو كان حزب المحافظين قد خسر الانتخابات الأخيرة، وكان البريطانيون سيقفون في دوامة الحل والصراع لفترة طويلة.

بل ما كان لجرح البريكست أن يندمل، لو تم إجراء استفتاء ثان وفاز فيه أنصار البقاء بأغلبية ساحقة، لأن خيار الانفصال كان سيواصل الحياة في قلوب كثير من البريطانيين باعتباره الحل السحري لجميع مشاكلهم.

كيف يمكن لبريطانيا أن تنزح شروط تجارية من الصين أو اليابان أفضل من الشروط التي يتمتع بها التكتل الأوروبي، الذي يمثل أكثر من ربع اقتصاد العالم؟

هناك أيضا الطريق المسدود لفصل الاقتصاد البريطاني المتنامي بشكل كلي مع الاتحاد الأوروبي، الذي يمثل أكثر من نصف شركاته التجارية الخارجية، حيث يمكن لزعة قواعد تلك الشراكة أن تؤدي إلى شلل اقتصادي غير مسبوق. ماذا عن مصير حي المال في لندن، الذي يمكن أن يؤدي فقده لجواز التعامل المالي مع أوروبا إلى انهياره كليا.

قبل 15 شهرا من الآن قدرت مؤسسة إرنست أند يونغ، حجم الأصول والعمليات المالية التي نقلتها شركات الخدمات المالية من بريطانيا إلى أوروبا بأكثر من تريليون دولار منذ استفتاء البريكست وإحداث أكتوبر 2018. ذلك الرقم لا يمثل سوى القممة الطافية من جبل الجليد ولا بد أنه تضاعف منذ ذلك الحين، لأن تقرير المؤسسة استند فقط إلى الإعلانات والإفصاحات العامة التي قدمتها 20 مؤسسة مالية مدرجة في البورصة بموجب قواعد الشفافية.

سلام سرحان
كاتب وإعلامي عراقي

سبب هذا العنوان غريبا لكثيرين، خاصة أنه يأتي بعد أن دخل قرار البريكست حيز التنفيذ فجر اليوم!

من المثير للاستغراب أن ينهمك جميع المعلقين داخل بريطانيا وخارجها بالحديث عن السيناريوهات الكارثية أو المكاسب الافتراضية، دون حديث يذكر عن أن المعركة لم تغادر نقط الصفر وقد لا تغادرها إطلاقا.

ما حدث قبل ساعات هو مجرد حبر على ورق بعد أكثر من ثلاث سنوات ونصف من انقسام تراجميدي حاد عند مفترق الطرق.

أخيرا دخلنا في الطريق المجهول المليء بالألغام ومفترقات الطرق، التي سوف لن تكف عن طرح إمكانية العودة إلى الطريق الآخر، وربما الاكتفاء بورقة توت رمزية دون أن يتغير شيء في واقع ما كنا عليه قبل استفتاء 23 يونيو 2016. كان البريطانيون منذ ذلك التاريخ في معركة شد الحبل، وفجأة سقط الحبل من أيدي أحد الفريقين، ولم يعد بإمكان الطرف الآخر مواصلة شد الحبل وسيدج نفسه حائرا بشأن ما الذي سيفعله بذلك الحبل.

سيكتشف حتى أنصار البقاء في الاتحاد الأوروبي أن أفضل ما حصل في ورطة البريكست هو فوز حزب المحافظين الكاسخ بقيادة بوريس جونسون في الانتخابات الأخيرة، والذي يولاه لبقية الانقسام والشرح الحاد في المجتمع البريطاني.

ذلك الفوز هو أفضل خيارات مواجهة أوامم البريكست وفحص أسسه وأواممها دون صراخ وعويل وتصعيد على حافة الهاوية.

الأردن يلجأ إلى صندوق النقد لمراقبة سياساته المالية

تمويل بقيمة 1.3 مليار دولار لمدة 4 سنوات



إمدادات مصحوبة بشروط قاسية

الماضي لإتمام المراجعة النهائية لبرنامج الصندوق، إن الدين العام ما زال مرتفعا للغاية وأن المساعدة الدولية ستكون ضرورية لإتاحة نمو متواصل يدعم الإصلاحات.

ويرجع تزايد الدين، بشكل جزئي على الأقل، إلى تبني الحكومات المتعاقبة سياسة مالية توسعية اتسمت بضخ الوظائف في القطاع العام المترهل.

ورفعت الحكومات السابقة الإنفاق الاجتماعي وأجور العاملين بالقطاع العام في مسعى لحماية الاستقرار عقب احتجاجات بالمنطقة في 2011.

ويؤكد الأردن التزامه بخفض العجز المالي المزمع، الذي من المتوقع أن يبلغ 1.77 مليار دولار بنهاية هذا العام، أو 2.3 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة مع تقديرات عند 3.1 في المئة هذا العام.

وتعاني البلاد، التي تستورد أكثر من 90 في المئة من حاجاتها الطاقية من الخارج، ظروفًا اقتصادية صعبة وديونًا، كما أنها تأثرت كثيرا بالأزمات المستمرة في كل من العراق وسوريا ولاسيما أزمة اللاجئين.

ويؤكد خبراء أن حدة التحديات، التي تواجه الاقتصاد الأردني منذ مطلع العام الماضي لم تتراجع حتى اليوم، وهو ما يبرز بالمزيد من المتابع خلال الفترة المقبلة في بلد يعتمد على المساعدات الدولية بشكل كبير.

وتلقي هذه الأوضاع الصعبة بظلال قاتمة على حياة المواطنين وخاصة الطبقة الفقيرة، والذين يبحثون بدورهم عن حل يوفر لهم كرامة العيش، فيما تحاصرهم ضغوط البطالة والضرائب وارتفاع الأسعار.

كما يحذر الاقتصاديون من تبعات عودة أعداد كبيرة من الأريبيين العاملين في دول الخليج، ما قد يزيد تخمة البطالة، مع تضرر أوضاعها المالية والاقتصادية منذ تراجع أسعار النفط بأكثر من ثلثي قيمته منذ منتصف 2014.

ويرجع الصندوق أن يبلغ الناتج المحلي الإجمالي لسائر دول المنطقة الجارية 2.1 في المئة وأن يصل إلى 3.3 في المئة في الأجل المتوسط.

ومن المتوقع أن يظل التضخم مكبوحا في 2020 عند أقل من واحد في المئة، لكنه قد يرتفع إلى 2.5 في المئة على مدار السنوات القليلة المقبلة. وفي ظل تباطؤ نمو عوائد المغتربين العامة، يكافح الأردن لإغراء المغتربين بالاستثمار في بلادهم من خلال محاولة تقديم صورة وريدية لبيئة الأعمال وتأكيد أن الاقتصاد بالنظر يتجه للانتعاش بعد أن تجاوز مرحلة الخطر.

وأشعلت بيانات انحدار الاستثمارات الأجنبية الجدل بشأن بطة الإصلاحات وتنافس الجهات الحكومية في الترويج لمناخ العمل، في وقت يعاني فيه الأردن من تداعيات الأزمات الخارجية.

دخل الأردن مجددا ضمن برنامج مراقبة صندوق النقد الدولي لتصحيح الخلل المزمع في التوازنات المالية. وسيترتب على الحكومة بموجب الالتزام بشروط قد تكون صعبة التنفيذ، بينها خفض الدعم الحكومي عن السلع الأساسية، التي يتوقع أن تثير غضب الأوساط الشعبية.

وقال كريست جارفيس المسؤول بصندوق النقد والذي رأس وفد الصندوق في التفاوض على الاتفاق مع المسؤولين الأردنيين في عمان، إن البرنامج الجديد سيعزز أهداف الأردن الطموحة على صعيد الاقتصاد الكلي والإصلاحات الهيكلية للسنوات الأربع القادمة.

وأضاف "يهدف برنامج السلطات إلى تهيئة الظروف لمزيد من النمو الاقتصادي الشامل، لاسيما في ضوء التحديات التي تفرضها الصراعات الجارية في المنطقة والضبابية".

وأشار إلى أنه في هذا الصدد، فإن استضافة اللاجئين السوريين دليل على كرم الأردن وقدرته على الصمود ولا يزال من الضروري أن يدعم المانحون هذا المسعى والبرنامج.

وأكد أن البرنامج سيشمل جهودا لخفض أسعار الكهرباء للشركات لتحسين قدرتها التنافسية وتقديم دعم مباشر للأسر لمن هم في حاجة إليه.

ويفترض أن يستحدث الأردن أيضا إجراءات لمساعدة الشباب والنساء على الانضمام للقوة العاملة وإصلاح قانون للكسب غير المشروع في الأردن لتحسين نظام الإعلان عن الأصول من مسؤولي الدولة وتحسين المحاسبة.

وكان الأردن قد أعلن في ديسمبر الماضي خلال مناقشة موازنة 2020 عن مساعده لخفض اعباء خدمة الدين العام خلال السنة المقبلة من خلال برنامج جديد مع صندوق النقد الدولي.

وقال العسيس حينها إن "المحادثات مع صندوق النقد بشأن برنامج جديد لحل محل تسهيل الصندوق الممدد الذي ينتهي في مارس المقبل سيركز على جهود تحفيز النمو البطيء الذي يحوم حول 2 في المئة منذ 2009".

42.4

مليار دولار حجم الدين العام، الذي يعادل أكثر من 105 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي

وتظهر البيانات الرسمية أن الدين العام بلغ حوالي 42.4 مليار دولار، ليصل إلى ما يعادل أكثر من 105 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي بعد أن سجل ارتفاعا متواصلا خلال السنوات العشر الأخيرة نتيجة تآثر الاقتصاد بالازمات الإقليمية. وكانت بعثة الصندوق قد قالت في ختام مهمتها لاردن في نوفمبر

وأشطن - قدم صندوق النقد الدولي شهادة دعم للإصلاحات الاقتصادية في الأردن بإعلان موافقته على تقديم قرض جديد، وسط تحذيرات من تحديات كبيرة قد تفرضها التقلبات الإقليمية وتذبذب مناخ الاقتصاد العالمي.

وقال الصندوق في بيان، الجمعة، إنه توصل إلى اتفاق مع الأردن على برنامج جديد بقيمة نحو 1.3 مليار دولار مدته أربع سنوات يهدف لدعم النمو الاقتصادي وتحفيز سوق العمل مع تعزيز استقرار المالية العامة.

ويؤكد محللون أن الوضع الذي بلغه الأردن في ظل جنوحه مرة أخرى إلى الاقتراض الخارجي دليل واضح على الخلل في إدارة الأموال وعدم وجود رؤية اقتصادية واضحة وغياب الإرادة الحقيقية لتحسين القطاعات الإنتاجية المهمة.

وقالوا إن دخول عمان في نقف الاقتراض مجددا سيزيد من متاعب الدولة التي لم تستطع الخروج من أزمتها الاقتصادية منذ سنوات طويلة.

وأوضح الصندوق أن البرنامج الذي تم ترتيبه وفق "تسهيل الصندوق الممدد" يجب أن توافق عليه إدارة صندوق النقد، وأن يقره المجلس التنفيذي للصندوق، وهو ما يتوقع أن يحدث في مارس المقبل.

وقال إن جدول أعمال الإصلاح الهيكلية في الأردن "مصمم لتحسين مناخ الاستثمار وخفض التكاليف على الشركات، وهو ما سيبسّر خلق الوظائف، بينما يحمي أيضا الفقراء والفئات الأكثر ضعفا في الأردن".

ولكن البعض من الخبراء يتوقعون أن تغير هذه الحزمة من القروض الشارع الأردني، الذي لم يتلمس بعد إصلاحات حكومة عمر الرزاز.

وذكرت وكالة الأنباء الأردنية الرسمية (بتر) أن عمان سوف تتلقى تسع دفعات تتراوح كل منها بين 140 مليون و150 مليون دولار على مدى أربع سنوات وفق البرنامج الجديد وأن من المتوقع أن تتلقى دفعة أولى بقيمة 140 مليون دولار في نهاية مارس.

ونسبت الوكالة لوزير المالية محمد العسيس قوله إن بلاده "ستدفع نسبة فائدة بنحو ثلاثة في المئة في إطار البرنامج الجديد المتفق عليه مع صندوق النقد".

البنوك المغربية في دوامة الديون المتعثرة

وصف تقرير لمنظمة أوكسفام، العام الماضي، المغرب بين أكثر بلدان شمال أفريقيا معاناة من الفوارق الاجتماعية. وأشار إلى أن ثلاثة مغاربة بين الأكثر ثراء يملكون 4.5 مليار دولار، بينما يعاني نحو 1.6 مليون مغربي من الفقر، من أصل 35 مليونا من سكان البلاد.

7.25
مليار دولار حجم الديون المتعثرة، وهي تشكل 7.7 في المئة من إجمالي قروض 24 بنكا

وتتوقع الرباط نمووا يصل هذا العام إلى نحو 3.5 في المئة بفارق كبير عما تحقق العام الماضي عند 2.7 في المئة، بل إن تراجيح البنك الدولي تصب في تسارع النمو خلال العام المقبل ليصل إلى 3.6 في المئة ثم إلى 3.8 في المئة في العام التالي.

ولكن قد تكون لموجة الجفاف المتواصلة في شمال أفريقيا تداعيات على قطاعات معينة مثل الزراعة، بينما يساعد نمو الصادرات على تعديل الكفة نسبيا.



المغاربة تحت ضغط الديون

وتعكس تلك الأرقام مدى صعوبة مواجهة الأسر المغربية الظروف الاقتصادية، على وجه التحديد، رغم الإصلاحات التي تقوم بها الحكومة لتعزيز مستويات النمو على أسس مستدامة.

وتسببت المندوبية العامة للتخطيط، وهي هيئة رسمية، الأسبوع الماضي، عدم رضئ الأسر المغربية عموما عن الأوضاع الاقتصادية وكلفة المعيشة، وتدني مستوى الخدمات العمومية. وكانت عدة تقارير رسمية مغربية وأخرى أجنبية حذرت العام الماضي من تنامي الفوارق الاجتماعية التي تطول خصوصا الشباب.

وعين العاهل المغربي الملك محمد السادس في ديسمبر الماضي، لجنة عهد إليها بصوغ نموذج تنموي جديد يعمل على الحد من الفوارق الصارخة في المملكة، التي شهدت في السنوات الأخيرة حركات احتجاجية على خلفية مطالب اجتماعية.

وتعقد اللجنة مذاك لقاءات مع أحزاب سياسية وتقابات لاستطلاع آرائها حول النموذج التنموي الجديد المرتقب الإعلان عنه في يونيو الماضي.

الرباط - كشف بنك المغرب المركزي أن القروض المتعثرة تضاعفت خلال العقد الماضي رغم نمو القروض بشكل مطرد خلال السنوات الخمس الأخيرة.

ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لمحافظ المركزي عبد الطيف الجواهري قوله إن "الديون المتعثرة تزايدت بأكثر من الضعف منذ 2009 لتبلغ مستوى 70 مليار دولار (نحو 7.25 مليار دولار)".

وأشار خلال ندوة عقدت هذا الأسبوع بعقر البرلمان حول تمويل الاقتصاد المحلي إلى أن الديون المتعثرة لدى البنوك تشكل في 7.7 في المئة من إجمالي القروض. وهذا الرقم يعادل إجمالي القروض الممنوحة للشركات بما يعادل عشرة في المئة، وحوالي 8 في المئة لدى الأسر المغربية.

وأكد الجواهري أن هذه المشكلة استدعت من السلطات النقدية تخصيص ما يعادل 5.7 مليار دولار كمبالغ إضافية في النظام المالي للبلاد.

وتواجه عملية تحصيل الديون البنكية العديد من المطبات خاصة وأن التشريعات القانونية الحالية لا تساعد على حل أزمة الديون المتعثرة بشكل سريع.

وتعمل المصارف، وعددها 24 مؤسسة بنكية، منها خمسة بنوك تشاركية تعمل وفق الصيرفة الإسلامية، بالتعاون مع البنك المركزي، على تدارس مجموعة من التدابير الرامية إلى تقليص مخفظة الديون المتعثرة.

وتظهر البيانات الرسمية الحديثة أن إجمالي الإقراض المصرفي بالمغرب نما بنسبة 10.9 في المئة خلال العام الماضي على أساس سنوي، ليصل إلى 968 مليار درهم (100 مليار دولار).

وذكر الجواهري أن مستوى القروض الممنوحة حتى نهاية 2019، يمثل ضعف المستوى المسجل في 2014.

وبحسب المركزي، فقد بلغ إجمالي قيمة الإقراض المصرفي التراكمي حتى نهاية 2018، نحو 90.1 مليار دولار. وقال الجواهري إن "القروض الممنوحة من البنوك تشكل نحو 88 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي".